A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/27/4 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 9 نوفمبر 2017

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السابعة والعشرون
جنيف، من 11 إلى 15 ديسمبر 2017

ردود محدّثة على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في مجالي البحث والفحص (الجزء الأول)

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. وافقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ("اللجنة") في دورتها الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من 27 إلى 30 يونيو 2016 على أن تعد الأمانة، بالاستناد إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، تجميعا للمعلومات التي جمعها الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في مجالي البحث والفحص، والذي تضمن العناصر التالية:

- طريقة فهم كل دولة عضو لمفهوم "جودة البراءات"؛

- وتنفيذ أنشطة التعاون والتآزر بين مكاتب البراءات فيما يخص البحث في طلبات البراءات وفحصها، بما في ذلك التجارب، وآثارها، وتبادل استراتيجيات البحث، وأدوات تقاسم المعلومات، والاحتياجات من بناء القدرات في مجال أنشطة التعاون والتآزر المذكورة. (انظر الوثيقة SCP/24/5، الفقرة 17).

2. وعملا بالقرار المذكور أعلاه، دعيت الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، من خلال المذكرتين C.8625 وC.8626 المؤرختين 16 يناير 2017، إلى الرد على الاستبيان الذي تضمن ستة أسئلة تتعلق بالموضوع المذكور أعلاه. ورد على الاستبيان ما مجموعه 60 دولة عضو ومكتبا براءات إقليميان[1] قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة، التي عقدت في جنيف في الفترة من 3 إلى 6 يوليو 2017. وأعدّت الأمانة وثيقتين، جمعت فيهما الردود على الاستبيان (الوثيقتان SCP/26/3 وSCP/26/4)، وقدّمتهما إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين. وعقب مناقشتهما في اللجنة، تقرر أن تضطلع الأمانة بتحديث الوثائق المذكورة لإدراج الردود الإضافية التي ستقدمها الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، وأن تقدم وثيقة التجميع المحدّثة إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة.

3. وبناء على ذلك، دعيت الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، من خلال المذكرتين C. 8687 و C. 8690 المؤرختين في 21 أغسطس 2017، إلى الرد على الاستبيان، إن لم يسبق لها الرد. وقدّمت 20 دولة عضوا إضافية[2] ردودها (بحلول 9 نوفمبر 2017). وتتوفر كل الردود الأصلية من 80 دولة عضو ومكتبين إقليميين للبراءات على موقع المنتدى الإلكتروني للجنة عبر الرابط التالي:
http://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_27/comments_received.html.

4. وهذه الوثيقة هي الجزء الأول من وثيقة التجميع المحدّثة المذكورة، حيث تحتوي على ملخص للردود على السؤال 1. أما الردود على الأسئلة من 2 إلى 6 فيرد ملخص لها في الجزء الثاني من التجميع المحدّث، وهو مضمون الوثيقة SCP/27/5.

السؤال 1

ثمة جوانب عديدة قد تكون متصلة بمفهوم "جودة البراءات". فعلى سبيل المثال، قد يتعلق الأمر بجودة إجراءات البراءات وإدارتها في المكتب، أو جودة البحث والفحص، أو جودة البراءات الممنوحة، أو جودة نظام براءات. فضلاً عن ذلك، قد يُفهم تعبير "جودة البراءات" بطريقة مختلفة اعتماداً على مناظير مختلف أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، منظور مكتب براءات، منظور مودع طلب إلى غير ذلك.
كيف يفهم مكتبكم مصطلح "جودة البراءات"؟

5. كما أوضح بعض البلدان صراحة، لا يبدو أنه يوجد تعريف قانوني للمصطلح. غير أن الغرض من السؤال 1 هو جمع المعلومات بشأن كيف يفهم كل مكتب ملكية فكرية هذا المصطلح. وبوجه عام، برز مفهومان رئيسيان من الردود. المفهوم الأول هو أن "جودة البراءات" تتعلق بجودة البراءة نفسها، أما المفهوم الثاني فهو أن المصطلح يُفهم في سياق عملية منح البراءة داخل مكاتب الملكية الفكرية. وقد أشار بعض الردود إلى المفهوم الأول فقط[3]، والبعض الآخر تطرق إلى المفهوم الثاني

[1] الأرجنتين والنمسا والبحرين وبيلاروس والبوسنة والهرسك وكندا والرأس الأخضر وشيلي والصين وكوستاريكا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإكوادور والسلفادور وإستونيا وفنلندا وفرنسا وغابون وغامبيا وجورجيا وألمانيا وغواتيمالا وهندوراس وهنغاريا وأيسلندا وإيطاليا وكوت ديفوار واليابان وكازاخستان وكينيا والكويت ولاتفيا وليختنشتاين والمكسيك ومولدوفا والمغرب وناميبيا والنرويج وعمان وبنما والفلبين وبولندا والبرتغال وقطر ورومانيا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وسلوفاكيا وإسبانيا وسويسرا وطاجيكستان وتايلند وتركيا وتركمانستان وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان وزامبيا والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوروبي للبراءات.

[2] ألبانيا والجزائر وأذربيجان وبنن وبوتان والبرازيل وكمبوديا وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية الدومينيكية واليونان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والأردن وجمهورية قيرغيزستان وليتوانيا والجبل الأسود وباكستان وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد. وإضافة إلى ذلك، قدّمت مولدوفا وسلوفاكيا وتايلند وأوكرانيا ردين جديدين نتيجة تغير معلومات الاتصال.

[3] ردود ألبانيا وبيلاروس وبنن وبوتان والجمهورية الدومينيكية وغابون وغواتيمالا وأيسلندا وساحل العاج واليابان ولاتفيا وأوكرانيا وأوزبكستان.

فقط[4]. غير أن العديد من البلدان أورد المفهومين في ردوده[5]. وكما سيتضح أدناه، هذان المفهومان مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً.

6. ومن بين الردود التي كان مفهوم جودة البراءات فيها يُفهم على نحو متعلق بجودة البراءة نفسها، ذكرت الغالبية أن البراءة العالية الجودة هي التي تستوفي المتطلبات القانونية المنصوص عليها في القانون المُطبق. وقد أشارت الردود أكثر ما أشارت إلى الامتثال لمعايير استحقاق البراءة، وهي قابلية الحصول على براءة والجدة والنشاط الابتكاري والتطبيق الصناعي وكفاية الكشف والشروط المتعلقة بالمطالبات. ووفقاً لهذه الردود، فإن البراءة التي تستوفي الشروط القانونية يكون لها افتراض عالٍ من الصحة، ومن المرجح أنها لن تُبطل إذا طُعن فيها. وهذا يخلق يقيناً قانونياً لصاحب البراءة والغير. وفي بعض الردود، يُطلق على هذه البراءات براءات "قوية"[6]. وذكر الرد الوارد من سنغافورة أن البراءات القوية ترفع مستوى الثقة لدى أصحاب المصلحة والمستثمرين في نظام البراءات الخاص بها. وأشارت جنوب أفريقيا في ردّها إلى أنّ فهمها لمصطلح "جودة البراءات" هو مدى الجهد الذي سيبذله المكتب لضمان مستوى من اليقين لصاحب البراءة بأنّ البراءة الممنوحة له نافذة قانونا.

7. ورغم أن بعض البلدان يربط مسألة جودة البراءات بالبراءات التي تمتثل للشروط الموضوعية لاستحقاق البراءة، إلا أن بعض الردود الأخرى أشار إلى جميع المتطلبات القانونية أو أشار إلى فحص الشروط الشكلية والفحص الموضوعي، مما قد يعني ضمناً أن الامتثال ليس فقط لمعايير استحقاق البراءة ولكن أيضاً لأي شروط أخرى بموجب القانون المطبق هو أمر مرتبط بجودة البراءات[7].

8. وفي سياق منح مكتب ملكية فكرية ما لبراءات عالية الجودة في ظل المفهوم المذكور أعلاه، تكون جودة البراءات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجودة عملية منح البراءة في ذلك المكتب، لأن الأولى هي "النتيجة" المرغوبة (البراءات)، بينما الأخيرة هي العملية التي تؤدي إلى النتيجة. ومن هذا المنظور، ليس من المستغرب أن نجد أن العديد من الردود أشار كل من جودة البراءة نفسها وجودة عملية منح البراءة كعنصرين يشكلان فهم مصطلح "جودة البراءات". فعلى سبيل المثال، يذكر المكتب الأوروبي للبراءات أن "عملية منح البراءة نفسها يجب أن توفر أعلى مستوى ممكن من اليقين القانوني". وبالمثل، أشار ردّ فرنسا إلى أهمية عدم إغفال الترابط بين "إدارة الجودة الإجرائية" و"تطبيق شرط الأهلية للبراءة". وأشار ردّ الجزائر إلى أنّ مصطلح "جودة البراءات" يعني، في رأي مكتبها، جودة نظام البراءات الذي يحقق درجة عالية من اليقين القانوني للمخترعين، فيما يتصل بإجراءات البراءات وإدارتها في المكتب.

9. وقدم العديد من الردود المزيد من التوضيح بشأن كيفية فهم العملية العالية الجودة لمنح البراءة.

"1" عملية البحث والفحص

اعتبر العديد من المكاتب أن عملية البحث والفحص يجب أن تكون كاملة وشاملة وممتثلة للقانون المطبق والمعيار المتبع. فعلى سبيل المثال، ذكر الرد الوارد من سنغافورة أن العملية يجب أن تقدم منتجات وخدمات بحث وفحص

---

[4] ردود هندوراس وإيطاليا والأردن وكازاخستان والكويت وجمهورية قرغيزستان ومولدوفا وباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وتايلند وتركيانستان.

[5] أشارت الردود الواردة من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية التالية إلى كلا المفهومين: النمسا وأذربيجان والبوسنة والهرسك والبرازيل وكمبوديا وكندا والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكرواتيا والدانمرك وإكوادور والسلفادور وإستونيا وفنلندا وفرنسا وغامبيا وجورجيا وألمانيا وهنغاريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا وليتوانيا والمكسيك والجبل الأسود والمغرب وناميبيا والنرويج وبنما وبولندا والبرتغال وقطر وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوروبي للبراءات.

[6] على سبيل المثال، ردّي الصين وسنغافورة.

[7] على سبيل المثال، ردود البوسنة والهرسك وكوستاريكا والأردن والسويد والمملكة المتحدة.

صالحة وموثوقة ومتسقة[8]. وذكر المكتب الأوروبي للبراءات أن التعرف على حالة التقنية الصناعية السابقة ومبررات القرارات يجب أن يكونوا متصلين بالموضوع وشاملين. وأوضح بعض الردود[9] أنه لضمان البحث الكامل في حالة التقنية الصناعية السابقة خلال إجراءات منح البراءة، يتعين على الفاحصين الاستعانة بأدوات وقواعد بيانات مناسبة للبحث. ونظرت بعض المكاتب أيضا في اتساق قرارات البحث والفحص التي يتخذها فاحصو البراءات كعنصر من عناصر جودة البراءات[10].

"2" التوقيت المناسب

أشار العديد من البلدان أيضاً إلى التوقيت المناسب لإجراءات المكتب وقراراته[11]. وما فتئ المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل ينفذ سلسلة من التدابير بغرض الحدّ من عدد الطلبات المتراكمة والمهلة الزمنية لاتخاذ قرار نهائي، ومنها استخدام منصة إلكترونية وانتداب فاحصين جدد وإجراء فحص معجل لطلبات البراءات في مجالات تقنية محددة والطلبات المودعة في إطار البرامج الرائدة المندرجة ضمن المسار السريع لمعالجة البراءات.

"3" الموظفون الماهرون

سلط بعض الردود الضوء على أهمية وجود موظفين مدربين جيداً ولديهم مهارات كافية لإتمام مهامهم[12]. ولضمان وجود الموظفين المهرة، تُجري مكاتب ملكية فكرية عديدة تدريبات منتظمة لموظفيها[13]. وفي هذا الصدد، أشار الرد الوارد من كرواتيا، على سبيل المثال، إلى نظام إدارة الأداء والموارد البشرية بوجه عام، وأشار رد المملكة المتحدة إلى أهمية وجود إدارة وقيادة جيدتين.

"4" التواصل والشفافية

بالإضافة إلى ما سبق، أشار بعض المكاتب إلى جانب الشفافية في نظام البراءات والتواصل بين المكاتب وأصحاب المصلحة[14]. على سبيل المثال، أشار ردّا فرنسا والمكتب الأوربي للبراءات إلى المعلومات المتاحة للجمهور من خلال قواعد البيانات والسجلات الوطنية وتوفير نتائج البحث والفحص للجمهور، على التوالي. وفيما يتعلق بجودة التواصل بين مكتب البراءات ومستخدميه، وأشار رد النرويج إلى التواصل والحوار الجيدين مع المستخدمين. وذكر رد السويد أن أي قرار يتخذه مكتب البراءات السويدي ينبغي أن يفسر للمرسل إليه لكي يفهم تماما أساس هذا القرار وعواقبه.

10. ووفقا لردّ كولومبيا، ترتبط جودة البراءات بتوفير الآليات المناسبة لضمان "الإجراءات القانونية الواجبة"؛ بمعنى أنّ يستوفي الطلب الشروط المنصوص عليها قانونا، وأن يستفيد الغير من خطوة إدارية لممارسة حقّهم في الاعتراض أو طلب بطلان براءة ممنوحة. وأشار ردّا ليتوانيا وجنوب أفريقيا أيضا إلى آليات استعراض عمل المكتب كأحد عناصر جودة البراءات[15].

---

[8] انظر أيضا الردّين الواردين من إكوادور وفرنسا، اللذين أشارا إلى جودة المعلومات الواردة في تقارير البحث.

[9] على سبيل المثال، ردود فنلندا واليونان وهندوراس وكازاخستان وغواتيمالا والمكسيك ومولدوفا والمغرب وسنغافورة وجنوب أفريقيا.

[10] على سبيل المثال، ردّي فرنسا واليونان.

[11] على سبيل المثال، ردود كندا وشيلي والدانمرك والسلفادور وفرنسا وغامبيا وهنغاريا وإيطاليا والمكسيك وناميبيا والنرويج والبرتغال والاتحاد الروسي وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد وتايلند وتركيا والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوروبي للبراءات.

[12] على سبيل المثال، ردود الرأس الأخضر وألمانيا والأردن وكازاخستان والمكسيك وبنما وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية.

[13] على سبيل المثال، ردود فنلندا واليونان والمكسيك وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الأوروبي للبراءات.

[14] على سبيل المثال، ردود كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والنرويج والبرتغال والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا والمكتب الأوروبي للبراءات.

[15] أشارت باكستان في ردها أن توفير إجراء عادل وملموس، كالاعتراض على براءة وإنفاذها والتقاضي بشأنها، هو عنصر من العناصر التي تضمن جودة البراءات.

11. وأشار رد البرتغال إلى أنّ "جودة البراءات" لا ينبغي أن تقيّم بالنتيجة النهائية فقط، بل ينبغي أيضا تقييم جميع الخطوات المؤدية إلى المنتج النهائي. وكإجراء لرصد عملية منح البراءات والمنتج وضبطها، أشار بعض البلدان إلى أنظمة إدارة الجودة التي استحدثت داخل مكاتب الملكية الفكرية فيها[16]. فعلى سبيل المثال، لطالما طبق مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات مبادرة تعزيز جودة البراءات والتي تركز على تحسين آليات إدارة الجودة في المكتب من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أفضل الممارسات وتعزيز منتجات المكتب وعملياته وخدماته في جميع مراحل عملية منح البراءة. وفي البرازيل أعدّ الفريق المعني بالجودة التابع لمديرية البراءات، الذي أنشئ في المعهد الوطني للملكية الصناعية، "قائمة مرجعية للتثبت من جودة تقارير الفحص". وأورد مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة في رده أنه يطبق نظاماً للمراجعة والتدقيق فيما يخص أعمال البحث والفحص. وبموجب هذا النظام، يراجع كبار الموظفين بشكل عشوائي عينة من أعمال البراءات المنتهية. وذكر بعض الردود[17] أيضاً أن مكاتب الملكية الفكرية في البلدان موضوع الردود حصلت على شهادة ضمان الجودة ISO 9001.

12. فضلاً عن ذلك، ورد في بعض الردود ذكر إطار قانوني واضح وصارم، بما يتضمنه ذلك من متطلبات قانونية واضحة.[18]

13. كما ذكر بعض الردود صراحة أنه ليست فقط عملية البحث والفحص ولكن إجراءات التقاضي لدى المكتب برمتها ترتبط أيضاً بجودة العملية[19]. فعلى سبيل المثال، ذكر رد المملكة المتحدة أن نظام إدارة الجودة به يرتبط بعمليات أخرى تتجاوز البحث والفحص في مكتبه. وعلى نحو مشابه، يدرج مكتب كندا للملكية الفكرية عمليات التصنيف والتشغيل (الدعم) في نظام إدارة الجودة بها.

14. وبعض المكاتب يفهم أن جودة البراءات تشمل أو تكون متأثرة بالعناصر التي تتجاوز التقاضي بشأن البراءة ومنحها. فعلى سبيل المثال، ذكر رد سويسرا أن جودة البراءات تتأثر "ببيئتها" الشاملة، بما في ذلك عمليات الإنفاذ والعمليات القضائية في المحاكم. وأوردت سنغافورة أن بعض العوامل التي تشكل ماهية جودة البراءات يميل إلى أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنضج التكنولوجي للاختراع أو استراتيجية البراءة لمودع الطلب أو كل من الأمرين. وإضافة إلى ما سبق، أشارت بعض البلدان إلى جودة صياغة طلبات البراءات باعتبارها أحد جوانب جودة البراءات[20].

15. وأشار ردّ إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنّ مفهوم "جودة البراءات" يمكن أن يرتبط بعوامل مختلفة مثل إجراءات البراءات والبحث الكامل والدقيق في الحالة التقنية الصناعية السابقة وجودة تقارير البحث وحيازة أدوات البحث المناسبة وجودة صياغة طلبات البراءات والإفصاح الكامل عن الاختراع المعني. وذكر الردّ أنّ إمكانية النظر في جودة البراءات من حيث الإنتاجية والإبداع وسهولة استخدام الاختراع، ومن حيث احتياجات المجتمع التكنولوجية.

16. وبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، حدد بعض الردود جوانب أخرى لأخذها في الاعتبار عند تعريف مصطلح "جودة البراءات". فذكر رد الصين مثلاً أنه بينما يعد تعريف جودة البراءات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية يعد مسألة معقدة بوجه عام، إلا أن الجوانب التالية يمكن أخذها في الاعتبار: مدى الإبداع التكنولوجي؛ وصياغة وثائق البراءات؛ واستقرار حقوق البراءات؛ وفترة صلاحية البراءات؛ والانتفاع بالبراءات. واعتبر مكتب براءات اليابان أن جودة البراءة تعتبر عالية إذا استوفى مودع الطلب العناصر الثلاثة التالية: "1" البراءة لن تُبطل لاحقاً؛ و"2" نطاق البراءة يتماشى مع الكشف عن الابتكار ومستواه التكنولوجي؛ و"3" البراءة معترف بها حول العالم. وأشار ردّ الجبل الأسود، إلى أن المعايير الحاسمة لتحديد جودة البراءات هي: "1" التوازن الأمثل بين نطاق الحماية واليقين القانوني؛ "2" ومدى الابتكار

---

[16] على سبيل المثال، ردود النمسا والبرازيل وكرواتيا والدانمرك والسلفادور وفنلندا وألمانيا وجمهورية قيرغيزستان وليتوانيا وبولندا والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

[17] على سبيل المثال، ردود الجمهورية التشيكية وإستونيا وفنلندا وفرنسا واليونان ومولدوفا وبولندا ورومانيا وسنغافورة والمملكة المتحدة.

[18] على سبيل المثال ردود إيطاليا والمكسيك وزامبيا.

[19] على سبيل المثال، ردود كندا والأردن والسويد والمملكة المتحدة.

[20] على سبيل المثال، ردود أذربيجان وكرواتيا واليونان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وليتوانيا والجبل الأسود وباكستان والبرتغال.

التكنولوجي؛ "3" وصياغة طلبات البراءات؛ "4" واستقرار حقوق البراءات؛ "5" والموظفون المهرة؛ "6" وفترة صلاحية البراءات؛ "7" والانتفاع بالبراءات.

17. وذكر الرد الوارد من المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات أن جودة البراءات تعني أمراً مختلفاً لكل صاحب مصلحة في السياقات المختلفة[21]. فصاحب البراءة قد يعتبر أن جودة البراءات تعني وجود براءة موثوقة من وجهة نظر الإنفاذ والتقاضي والاستغلال التجاري (على سبيل المثال، تراخيص المنح). فقد ينشد المودع طلبات البراءات التي تكشف المعلومات التقنية فقط إلى الحد المطلوب بموجب القانون، بما يسمح له أن يطلب أوسع حماية ممكنة. أما المستفيدون من نقل التكنولوجيا، فيرون أن البراءة الجيدة هي التي تكشف كافة جوانب الابتكار المحمي بالبراءة. ومع ذلك، من وجهة نظر المصلحة الاجتماعية، قد تعني جودة البراءات أن الحق الممنوح بموجب براءة اختراع ما ينبغي أن يتناسب مع إسهام الاختراع في حالة التقنية الصناعية الراهنة.

18. وتطرّق بعض الردود إلى معالجة القضايا من جانب جودة نظام البراءات ككل. فذكر ردّ رومانيا أن البراءة الجيّدة تعني أن نطاق الحماية يحقق التوازن الصحيح بين منح حقوق كافية لمالك البراءة والحفاظ على حق الجمهور في استغلال الملك العام. وأشار الردان الواردان من ناميبيا وغابون إلى منظور مستخدمي نظام البراءات والفوائد الاقتصادية للبراءات بالترتيب. وأشار ردّ بنن إلى أن جودة البراءات قد ترتبط بسياسة التنمية الوطنية والقيمة السوقية أو الاقتصادية للبراءات.

19. وفضلاً عن ذلك، سلط بعض الردود الضوء على الفوائد الاجتماعية العديدة التي تقدمها البراءات العالية الجودة. فأشار رد المكسيك إلى أن البراءات العالية الجودة تعد ضرورية للنهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيات الجديدة والتنمية الاقتصادية والتنافسية. وبالمثل، نوه رد الأرجنتين إلى أن البراءات العالية الجودة تدعم هدف السياسة العامة المتعلق برفاهية الشعوب والنفاذ إلى الخدمات الصحية، إلى جانب أهداف السياسة العامة الأخرى. وأشار رد إكوادور إلى أن منح براءات ذات جودة عالية يعني، من بين أمور أخرى، تشجيع الابتكار الحقيقي وتجنب منح براءات غير مجدية بغية حفز المنافسة.

[نهاية الوثيقة]

[21] انظر أيضاً رد الولايات المتحدة الأمريكية.